وزعم أبو نزار الملقب بملك النحاة(*). أن الطيب اسم ليس والمسك مبتدأ وخبره محذوف تقديره: إلا المسك أفخره، والجملة في موضع خبر ليس.

وقد ضعفت جميع تلك التخاريج بأن الإهمال إذا ثبت لغةً لبنى تميم بنقل أبي عمرو فلا حاجة تدعو إلى التأويل(١).

«ما» النافية ولغات العرب فيها

اختلف العرب فيما نُقِلَ إلينا من لغتهم حول استعمال هذه الأداة في العربية، فبعضهم أهملها من قِبَلِ أنها من الحروف غير المختصة فلم يعملوها تشبيها بالحروف المهملة كالهمزة وهل وبل في دخولها على الكلام مباشرة كل واحد من صدرى الجملتين:

الفعل والمبتدأ، كما أنها ليست بفعل كليس ولا يكون فيها إضمار.

وبعضهم أوجد لها أثرا فيما دخلتْ عليه من ركني الجملة الاسمية المبتدأ والخبر تشبيها لها بليس المختص في كونها للنفي وداخلة على المبتدأ والخبر، وتخلص المحتملَ للحال كما أن ليس كذلك.

ولعل فى دخول الباء في خبرها أقوى شَبَهًا بذلك، فلما رأوها بمعنى ليس وتقع في جميع مواقعها وتغني كل واحدة منها عن صاحبتها أجروها مجراها في العمل ما دام الكلام على وجهه، وَرَاعَى كونَ هذا الحرف غيرَ مختص بنو تميم فأهملوها.

---

(١) المغني ١: ٢٩٤ وما بعدها، الهمع ١: ١١٥.

(*) ملك النحاة: هو الحسن بن صافى بن عبدالله بن نزار أبي الحسن أبو نزار الملقب بملك النحاة، ولد سنة ٤٨٩هـ بغداد وتنقل بين البلدان الإسلامية في الجانب الشرقي لطلب العلم حيث تفقه للشافعي على أحمد الشنهي. وقرأ الأصول على ابن برهان، والخلاف على أسعد المبهني، والنحو على الفصيحي حتى برع فيه، ودرسه فى الجامع، وظل يتنقل حتى استقر به المقام في دمشق حيث وافاه الأجل به سنة ٥٦٩هـ.

ومن تصانيفه: الحاوي في النحو والعمدة فيه، المقتصد في التصرف..

أما القائلون بإعمالها فقد راعوا شبَهَهَا بالمختص كليس فرفعوا بها المبتدأ اسما لها ونصبوا الخبر خبرا لها[1].

ويرى بعض أئمة العربية: أن لهجة تميم في «ما» أقوى قياسا -لما أشرنا إليه- وأيضا فمتى رَابَكَ في الحجازية ريبٌ من تقديم خبر أو نقض النفي فَزِعْتَ إذ ذاك إلى التميمية فكأنك من الحجازية على حرد.

ومع ذلك تظل الحجازية أسيَر استعمالا وأكثرَ فصاحةً وبها نزل القرآن[2]، واستعمالها أولى، ويشترط لإعمالها عملَ ليس عند الحجازيين شروطا:

١- أن لا تؤكد بـ«ما».

٢- ألا يقترن اسمها بـ«إن» الزائدة.

٣- أن يبقى نفيها.

٤- ألا يتقدم الخبر.

٥- ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها إذا لم يكن ظرفا أو مجرورا[3].

غير أنه لم يَسْلَمْ شرطٌ واحد من تلك الشروط من خروج بعض كلام العرب عليه.

فقد حكى الفارسى عن جماعة من الكوفيين إجازة النصب بعد «ما» المؤكدة كقوله:

لاَ يُنْسِكَ الأسَى تأسِّيًا فَمَا مَا مِنْ حَمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمَا[4](*)

(١) الكتاب ١: ٢٨، المقتضب ٤: ١٨٨، الإنصاف ١: ١٦٥. الهمع ١: ١٣٢.

(٢) الخصائص ١: ١٢٤ وما بعدها. التسهيل ٥٧.

(٣) الهمع ١: ١٢٣، المقتضب ٤: ١٨٩، شرح التصريح ١: ١٩٦ وما بعدها.

(٤) الهمع ١: ١٢٤.

(*) البيت من شواهد الهمع ١: ١٢٤، والدرر ١: ١٥. ولم ينسب إلى أحد بعينه، ومعنى البيت: لا ينسك ما أصابك من الحزن على من فقدته أن تتأسى بمن سبقك ممن فقد أحبابه فليس أحد ممنوعًا من الموت.

والشاهد فى: ما ما أحد معتصما... حيث استشهدوا به على عمل «ما» المؤكدة بمثلها، وذلك مذهب الكوفيين ومن وافقهم. ومنهم من قد زعم أن ما إذا تكررت بطل عملها.

وأجـاز الكوفيـون النصَب أيضـا مع اقتـرانهـا بأن الزائدة كـرواية يعقـوب بن السكيت:

بَنِي غُـــدَانَـةَ مَـا أنْ أنْـتُم ذَهَبًـــا وَلا صَرِيْفًا ولِكنْ أنتمُ الخُزَفُ[1](*)

وجَوَّز الشلوبين ويونس النصبَ مع إلا مطلقا لوروده فى قوله:

وَمَـــا الـدَّهْرُ إلاّ مَنْجَـنُونًا بِأَهْـلِه وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلاّ مُعَذَّبا(**)

وجوَّز الفراءُ نصبَ الخبر إذا تقدم مطلقا كقولهم:

ما مسيئا من أعتب، وجوز الأخفش النصب مع إلا نحو: ما قائمًا إلا زيدٌ.

وقد حكى الجرمي أن نصب الخبر إذا تقدم لغة.

قال الفرزدق:

فَأَصْـبَحُـوا قَدْ أَعَـادَ اللهُ نِعْمَـتَهُمْ إذْ هُمْ قُرَيْشُ وإذْ مَا مِـثْلَهُمْ بَشَرُ[2](***)

---

(١) الهمع ١: ١٢٤.

(٢) نفسه ١: ١٢٤.

(*) البيت من شواهد الهمع ١: ١٢٤، والدرر ١: ٩٤ وما بعـدها. وشرح التصريح ١: ١٩٧، ولم ينسب إلى قائل معين. غدانة: حي من يربوع، وصريف: الغضة، والخزف: ما عمل من الطين وشوى بالنار فصار فخارا، وبائعه يقال له خزاف.

والشاهد فى قوله: ما أن أنتم ذهبا.. على رواية يعقـوب بن السكيت حيث أعمل الشاعر ما مع أن «إن» قد زيدت بينها وبين جـزأى الجملة الاسمية وهذا خلاف الكثـير الشائع من لغة العرب، والقيـاس حينئذ الرفع.

وقد خرجها الجمهور تخاريج أوضحها أنها نافية مؤكدة لنفى ما.

(**) البيت من شواهد شرح الكافية ١: ٢٦٦، الخزانة ٢: ١٢٩.

قال البـغدادى: هذا البيت نسـبه ابن جنى في كتـاب ذا القد لبعض الـعرب. والمنجنون: الدولاب الذى يستقى عليه. وقيل هي أداة الساقية التى تدور. ومعذبا: اسم مفعول من التعذيب.

والشاهد: وما الدهر إلا منجنونا.. وما صاحب الحاجات إلا معذبا.. حيث أعلمت ما مع انتقاض نفيها بإلا، وهو مذهب يونس.

(***) البيـت من شواهد سيـبويه ١: ٢٩، وشـرح الكافيـة وشرح شـواهدها: ٢: ١٣٠، وهو من قصـيدة للفرزدق يمدح بها عمر بن عبدالعزيز الأموي منها:

تقـــــول لمـا رأتنـى وهى طـيـــبـــــة على الـفــراش ومنهــا الدل والخــفــر =

وقال آخر: نَجْرَانُ إذْ مَا مِثْلَهَا نَجْرَانُ[1](*)

وقد أنكر المبرد ذلك وقال:

إنه خطأ فاحش وغلط بين[2]. وادعى سيبويه: أنه لا يكاد يُعرف[3].

وقد خرج بعضهم هذين البيتين على عدة أقوال على أن تجعله نعتا مقدما وتضمر الخبر فتنصبه على الحال مثل قولك: فيها قائمًا رجل، وذلك أن النعت لا يكون قبل المنعوت، والحال مفعول فيها، والمفعول يكون مقدما ومؤخرا[4]. وَرُدَّ ذلك بأنه لا يجوز عند النحويين أن تقول: قائما رجل على إضمار الخبر، ولأن يكون الخبر منصوبا مقدما كما كان مؤخرا أقرب إلى الجواز على ضعفه بخلاف قولك: قائما رجل؛ لأنه أتي بحال ولم يؤت بعامل فيها، وأتى بمبتدأ ولم يأت له بخبر، وحذف في موضع لا يعلم المخاطب به ما حذف منه دلالة فيه على المحذوف وهذا لا يجوز لأن فيه إلباسا وذلك وإن كان ضعيفا فلا إلباس فيه، أعني تقدم الخبر منصوبا وما كان ولا لبس فيه فهو أجود مما جمع الضعف والإلباس[5].

= كأني طالب قوما بجائحة ... كقربة الفتك لا تبقى ولا تذر

أصدر همومك لا يقتلك واردها ... فكل واردة يوما لها صدر

ومعنى أصبحوا: صاروا. وأعاد الله نعمتهم: ردها عليهم، والمراد بالنعمة: البسط لهم في السلطان، وقريش قوم النبي ﷺ ومنها عمر بن عبدالعزيز الذى مدح بهذه القصيدة.

والشاهد في ما مثلهم بشر: فقد حكى سيبويه أنه قد ورد عن بعض العرب نصب مثلهم وهذا لا يكاد يعرف. وقاس عليه آخرون منهم الفراء إذ ذهبوا إلى أنه يجوز إعمال ما النافية عمل ليس ولو تقدم خبرها على اسمها كما فى البيت، والجمهور يتأولون جميع ذلك.

(*) هذا الشطر من الشعر من شواهد الهمع ١: ١٢٤، والدرر ١: ٩٦ ولم يذكروا له قائلا، ولا تتمة. والشاهد في قوله: ما مثلها نجران.. حيث روى بنصب مثل ورفع نجران وقد استشهد به على إعمال «ما» الحجازية مع تقدم خبرها وهذا مذهب كثير من النحاة -كما قدمنا- ولكن الجمهور منهم لا يقرون ذلك ويردونه من عدة أوجه.. وقد أوردها البغدادى فى الخزانة ٢: ١٣٠ وما بعدها، والشنقيطى فى الدرر ١: ٩٥.

(١) الهمع ١: ١٢٤.
(٢) المقتضب ٤: ١٩١.
(٣) الكتاب ١: ٢٩.
(٤) المقتضب ٤: ١٩١ وما بعدها.
(٥) الانتصار -لابن ولاد- نقلا عن هامش المقتضب ٤: ١٩٢- تحقيق الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة.

على أن الراجح منها: أن ما تميمية ولكن بني مثل على الفتح وبني لإضافته إلى مبني[1]، ومما تحققت فيه الشروط: ما قرأه الجمهور[2]: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]. . وقرأوا أيضا[3]: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢].

وقد اختلف البصريون والكوفيون في عامل النصب في خبر «ما» النافية على مذاهب:

فذهب الكوفيون إلى أن «ما» في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر وهو منصوب بحذف حرف الخفض؛ لأن العرب لا تكاد تنطق بها إلا بالباء فإذا حذفوها عوضوا منها النصب كما هو المعهود عند حذف حرف الجر، وليفرقوا بين الخبر المقدر فيه الباء وغيره.

أما البصريون: فقد ذهبوا إلى أنها تعمل في الخبر وهو منصوب بها لشبهها بها -لما ذكر سابقا-[4].

وقد عزا النحاةُ لغةَ الإعمال إلى الحجازيين وأهل تهامة والنجديين[5].

قالوا: وهى اللغة القدمى الحجازية وبها ورد القرآن، وإنما قالوا:

القدمى لأن الكثير في لغة الحجاز إنما هو جر الخبر بالباء وعليه أكثر ما جاء فى القرآن.

وأما نصب الخبر فمن لغة الحجاز القديمة حتى إن النحويين لم يجدوا شاهدا على نصب الخبر في أشعار الحجازيين غير قول الشاعر:

وَأَنَا النَّذِيرُ بِحَرَّةٍ مُسْوَدَّةٍ ... تَصِلُ الْجُيُوشُ الْيْكُم أَقْوادَهَا

أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنِّفُونَ أَبَاهُمُ ... حَنِقُو الصُّدُورِ وَمَا هُمُ أَوْلاَدَهَا(*)

---

(١) المغنى ١: ٣٠٣، الخزانة ٢: ١٣١.
(٢) البحر ٥: ٣٠٤.
(٣) البحر ٨: ٢٣٢.
(٤) الإنصاف ١: ١٦٥، الهمع ١: ١٢٣، التسهيل ٥٦.
(٥) المغني ١: ٣٠٣، الهمع ١: ١٣٣، التسهيل ٥٦.
(*) البيتان من شواهد العيني ٢: ١٣٧، البحر ٥: ٣٠٤، قال العيني: أقول هذا أنشده أبوعلي ولم يعزه إلى قائله: =

حتى قال الأصمعي: ما سمعته في شيء من أشعار العرب يعني نصب خبر: «ما» المشبهة بليس[1].

أما من أهملها من العرب:

فقد ذهب إلى أن الحرف إذا لم يُختصَّ بما دخل عليه ولكن تنزل منزلةَ الجزء منه لم يعمل فيه لأن جزء الشيء لا يعمل في الشيء، وما من قبيل غير المختص.

ولهذا ذكروا أن إجراء «ما» مجرى هل وبل وأجل والهمزة.. إلخ أقيس لعدم الاختصاص، وإن كانت أقل من الحجازية فى الفصاحة[2].

وأنشدوا على لغات بني تميم:

وَمُهَفْهَفُ الأَعْطَافِ قُلْتُ لَهُ: انْتَسِبْ فَأَجَابَ: مَا قَتْلُ المُحِبِّ حَرَامُ(*)

برفع الجزأين[3].

وعلى هذه اللغة قرأ ابن مسعود قوله تعالى: ﴿**حاشا لله ما هذا بشر**﴾[4] بالرفع.

وقرأ المفضل عن عاصم: مَا هُنَّ أُمهَاتُهُمْ «بالرفع على لغة بني تميم[5].

وقد اختلف النحويون حول دخول الباء الزائدة في خبر ما النافية.

= والنذير: من الإنذار وهو الإعلام، وهو المعلم الذى يخوف القوم بما يكون من عدو أوغيره، وهو المخوف أيضا. بحرة: أرض ذات حجارة يكون من عدو أوغيره، وهو المخوف أيضا، بحرة: أرض ذات حجارة يكون من عدو أو غيره، وهو المخوف أيضا، بحرة: أرض ذات حجارة سوداء، ولكن المراد به ههنا الكتيبة المسودة لكثرة حديدها، والأقواد: جمع قود وهي الجماعة من الخيل، وأبناؤها: أراد رجال الكتيبة وأراد بهم رؤساءهم، ومكتنفون: يريد قد صاروا حوله على أكتافه يعنى حدقوا برأس الكتيبة فجعله لهم بمنزلة الأب إذ كان يقوم بأمورهم ويأمر فيهم وينهي، وحنقو الصدور: من الحنق وهو الغيظ، وما هم أولادها: أى ليسوا بأولاد الكتيبة على الحقيقة يعني لم تلدهم الكتيبة.

والشاهد في ما هم أولادها: حيث نصب خبر ما التي بمعنى ليس على لغة أهل الحجاز لشبهها بها...

(١) شرح المفصل ١: ٨٠.
(٢) نفسه ١: ٨٠.
(٣) شرح الأزهرية ١٨٠.
(٤) الشواذ: ٦٣، البحر ٥: ٣٠٤، المغنى ١: ٣٠٣.
(٥) المغنى: ٣٠٣.

(*) البيت من شواهد الأزهرية ١٨٠، ولم ينسبه إلى قائل معين.

ومهفهف: يريد خفيف، والأعطاف: الجوانب، وانتسب: أى اعتز وقد أهمل ما النافية مع توفر جميع شروط إعمالها على لغة تميم.

فذهب الفارسي والزمخشري ومن تابعهما:

إلى أن من يرفع الخبرَ بعد «ما» النافية، وهم التميميون لا يجيزون دخولَ الباء عليه من قِبَلِ أن تلك الباء إنما أُتي بها ليتحقق النفي[1].

ولهذا وَجَّهَ الزمخشرى قراءَة ابن مسعود «مَا هُنَّ بأمهاتهم» بأنها قد جاءت على لغة من ينصب[2] وهذا ليس بشيء[3].

وقد ردَّ ذلك على الفارسي والزمخشري ومن نحا نحوهما لأن زيادة الباء في مثل ما زيد بقائم كثير في لغة بني تميم[4]، وهو الصحيح لأنها تزاد في خبر «ما» على اللغتين، وهو ظاهر كلام سيبويه فى باب الاستثناء فى مسألة: ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به.

قال الشاطبي فى شرح الألفية:

والأصح ما ذهب إليه سيبويه من أوجه:

أحدها: أن بني تميم يدخلونها في الخبر فيقولون: ما زيد بقائم، فإن لم يدخلوها رفعوا.

قال ابن خروف:

إن بني تميم يرفعون ما بعدها بالابتداء والخبر ويدخلون الباء في الخبر لتأكيد النفي، ثم حكى الفراء فقال: وأنشدتني امرأة:

أَمَا واللهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا وَمَا بِالحُرِّ أَنْتَ وَلاَ الْعَتِيْقِ(*)

قال: فأدخلتِ الباء فيما يلي «ما» فإن ألقتها رفعت.

---

(١) شرح المفصل ١: ٩١، ٨: ١٠٧.

(٢) الكشاف ٤: ٤٨٥.

(٣) الشواذ ١٥٣، البحر ٨: ٢٣٢.

(٤) الهمع ١: ١٢٧، البحر ٨: ١٣٢.

(*) البيت قد حكاه الفراء، وقال: أنشدتني امرأة: أما والله. وأما بالتخفيف: حرف تنبيه يستفتح به الكلام، وجواب القسم محذوف فى بيت آخر. والحر من الرجال: الكريم الأصل الذي خلص من الرق مطلقا سواء كان رق العبودية أو رق النفس بأن تستخدمه فى الرذائل، والخليق: الجدير واللائق. أي ولا أنت جدير بأن تكون حرا.

وقد أنشد سيبويه للفرزدق وهو تميمي:

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ وَلاَ مُنْسِئٍ مَعْنٌ وَلاَ مُتَيَسِّرُ(*)

وهو كثير في أشعارهم لمن بحث عنه.

الثاني- أن الباء إنما دخلت على الخبر بعد لكونه منفيا لا لكونه خبرا منصوبا، ولذلك دخلت في خبر كنت، وإذا ثبت أن المسموع لدخولها إنما هوالنفي فلا فرق بين منفي منصوب المحل، ومنفي مرفوع المحل.

والثابت أنه قد ثبت دخول الباء مع إبطال العمل ومع أداة لا عمل لها ألبتة، نحو قوله:

لَعَمْرُكَ مَا إنْ أَبُو مَالِكٍ بِوَانٍ وَلاَ بَضَعِيْفٍ قُوَاه(**)

وأنشد الفارسي في التذكرة للفرزدق:

يَقُولُ إِذَا اقْلَوْلَى عَلَيْها وَأَقْرَدَتْ أَلاَ هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيْذٍ بِدَائِم(***)

(*) البيت قد نسب للفرزدق ورأيته في ديوانه ١ : ٣١٠ وقبله:

أتطلب يا عوران فضل نبيذهم وعندك يا عوران زق موكر

والعمر: الحياة. وعني بمعنى في البيت: ابن زائدة الشيباني وهو أحد أجواد العرب وسمحائهم فوصفه ظلما بسوء الاقتضاء وأخذه الغريم على عسرة. وأنه لا ينسئه بدينه، وقيل: إنه معنى آخر. ومنسئ: أي مؤخر المدين بدينه، ومتيسر: يتساهل مع مدينه.

والشاهد: جر منسئ، وإذا رفعته فهو خبر مقدم على المبتدأ، والجر وقتئذ يكون بالعطف على مدخول الباء الزائدة.

(**) البيت من شواهد الخزانة، وقد نسبه للتنخل الهذلي يرثي بها أباه: ٢ : ١٣٥. وبعده قوله:

ولكنه هين لين كعالية الرمح عرد نساه. ديوان الهذليين ٢ :٢٩.

وأبو مالك: هو أبو الشاعر واسمه عويمر. ووان: من وني في الأمر معنى ضعف وفتر، وروي بدله: واه، وهما بعنى واحد.

والشاهد: على أن الباء تزاد بعد ما النافية المكفوفة بأن اتفاقا.

(***) قال العيني: ٢: ١٤٩ -على هامش الخزانة: قائله: الفرزدق بن همام بن غالب، وهو من قصيدة يهجو بها جريرا وكليبا هم رهطه، ويرميهم بإتيان الأتن، كما أن بني فزارة يرمون بإتيان الإبل.. وقبله في الديوان: ٢ :٦٣

فإنك كلب من كليب لكلبة غدتك كليب في خبيث المطاعم

وليس كلبي إذا جن ليله إذا لم يجد ريح الأتان بنائم

واقلولى: أى ارتفع الكليبي على الأتان. وأقردت: يعني لصقت الأتان بالأرض...

والشاهد: على زيادة الباء في خبر المبتدأ الذى دخلت عليه هل لشبهها بالنفى.

وإنما دخلت بعد «هل» لشبهها بحرف النفى[1].

فدخولها بعد النفي المحض وهو ما التميمية أحق...

وذكر ابن مالك ما حكى الفراء عن كثير من أهل نجد أنهم يَجُرُّوَن الخبرَ بعد «ما» بالباء، وإذا أسقطوا الباء رفعوا.

قال ابن مالك: وهذا دليل واضح على أن دخول الباء جارةً للخبر بعد «ما» يلزم منه كون الخبر منصوب المحل، بل جاز أن يقال: هو منصوب المحل وأن يقال هو مرفوع المحل وإن كان المتكلم به حجازيا، فإن الحجازى قد يتكلم بغير لغته وغيره يتكلم بلغته إلا أن الظاهر أن محل المجرور نصب إن كان المتكلم حجازيا ورفع إن كان تميميا أو نجديا[2].

إنَّ وأخواتها -واختلاف بعض العرب فى عملها

وهي أدوات مختصة بالدخول على الجملة الاسمية من مبتدأ وخبر، فتنصب الأول ويسمى اسمها، وترفع الثانى ويسمى خبرها.

وتفيد: إنّ، وأنّ: التوكيد، وكأن: التشبيه، وليت: التمنى. ولعل: الرجاء، ولكن: الاستدراك.

ولكل منها بعد ذلك خصائصُها التى تنفرد بها عن غيرها.

غير أنه قد اشتهر بين النحويين اختلافُ العرب فى إعمال بعض هذه الأدوات وعليه:

١- فقد نقل عن بعض النحاة جواز نصب «إن وكأن وليت ولعل» مطلقا لجزأي الجملة الاسمية، وإن كان المشهور نصبها للمبتدأ، ورفعها للخبر كسائر أخواتها.

وخصه الكسائي والفراء بليت وهو مذهب الكوفيين فى ليت[3] وحدها وقيل بل فيها وفي كأن أيضا.

---

(١) انظر في بعض هذا التسهيل -لابن مالك- ٥٧ وما بعدها.

(٢) الخزانة ٢: ١٣٣ وما بعدها.

(٣) شرح المفصل ١: ١٠٤، الخزانة ٤: ٢٩١.